



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**Comparison Feature in the Light of International Financial Reporting
Standards and its Reflection on Investor Decisions. Reconnaissance
Research of the Opinions of a Sample of Investors in the Iraq Stock
Exchange**

Saddam Ibrahim Fadhala*, Selma Mansour Saad

College of Administration and Economics, Mustansiriyah University, Baghdad, Iraq

Keywords:

International Financial Reporting Standards,
Comparison Feature, Investor Decisions.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 27 Mar. 2023
Accepted 02 Apr. 2023
Available online 30 Jun. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit
University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



***Corresponding author:**

Saddam Ibrahim Fadhala

College of Administration and
Economics, Mustansiriyah University,
Baghdad, Iraq



Abstract: The research aims to demonstrate the effect of applying (IFRS) on the comparative feature and its reflection on investors' decisions by surveying the opinions of a sample of investors in the Iraq Stock Exchange. In the Iraq Stock Exchange, and to analyze the data and test the hypotheses of descriptive statistics, the researchers used the following measures: the arithmetic mean, standard deviation, and the T-test. Make the investment decision provided that the implementation of (IFRS) is sound.

خاصية المقارنة في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولية وانعكاسها على قرارات المستثمرين بحث استطلاعي لآراء عينة من المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية

سلمى منصور سعد

صدام إبراهيم فضاله

كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان تأثير تطبيق (IFRS) على خاصية المقارنة وانعكاسها على قرارات المستثمرين من خلال استطلاع آراء عينة من المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية، ولتحقيق أهداف البحث، واختبار الفرضيات، تم تصميم استبانة وزعت على عينة عشوائية من المستثمرين بواقع (126) مستثمر في سوق العراق للأوراق المالية، ولإجراء تحليل البيانات واختبار فرضيات الإحصاء الوصفية، استخدم الباحثان المقياس الآتية: الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، اختبار T، وكانت أبرز الاستنتاجات التي توصل إليها البحث هي أن تبني (IFRS) يسهم في تعزيز المقارنة وتوفير معلومات تساعد المستثمرين في اتخاذ القرار الاستثماري بشرط أن يكون التطبيق لـ (IFRS) سليماً.

الكلمات المفتاحية: معايير الإبلاغ المالي الدولية، خاصية المقارنة، قرارات المستثمرين.
المقدمة

المحاسبة نظام معلومات يهدف إلى قياس نتائج الوحدات الاقتصادية، وإعداد التقارير عنها، إذ توفر المعلومات المالية للمساهمين الحاليين والمتوقعين والدائنين وغيرهم من الأطراف الأخرى المهمة فتساعد في إجراء التنبؤات، والمقارنات اللازمة لعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتلك الوحدات الاقتصادية، وتعد التقارير المالية وما تتضمنه من معلومات المنتج النهائي للنظام المحاسبي، وبشكل عام تهدف التقارير المالية إلى تقديم المعلومات الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها عن المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للوحدة لمستخدمين متنوعين لتساعد في صنع القرارات الاقتصادية الرشيدة المرتبطة بتلك الوحدة. ومن أجل القضاء على أي فروق محاسبية وتحسين إمكانية المقارنة بين الوحدات لابد من اتباع معايير محاسبية موحدة. إذ تقدم المعايير المحاسبية لمعدي البيانات المالية مجموعة من القواعد التي يجب الالتزام بها عند إعداد حسابات الوحدة الاقتصادية، ونظراً لعولمة الأعمال وغالباً ما نشير إلى العالم كقرية واحدة لذا يصبح من المهم جداً التحدث عن الأعمال بلغة عالمية يمكن فهمها وقابلة للمقارنة من قبل أصحاب المصالح، ومع ذلك، هناك العديد من الأسباب التي تجعل تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية له تأثير على جودة التقارير المالية. إذ أن معايير الإبلاغ المالي الدولية توفر أسس محاسبية تساعد البلدان النامية في تعزيز نموها الاقتصادي من خلال توفير معايير محاسبية شفافة عبر البلدان، تضمن البحث أربعة محاور المحور الأول منهجية الدراسة والمحور الثاني الجانب النظري والمحور الثالث الجانب العملي والمحور الرابع الاستنتاجات وأهم التوصيات.

1. منهجية البحث

1-1. مشكلة البحث: في ظل التطورات الاقتصادية وتوجه العراق نحو اقتصاد السوق، زاد الاهتمام بضرورة تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS)، وقد ألزم البنك المركزي العراقي المصارف

العراقية بتطبيق هذه المعايير اعتباراً من عام 2016 وذلك بموجب كتابه ذي العدد 9/12 في 2016/1/4.

وبالرغم من تطبيق المصارف لهذه المعايير إلا أن هناك الكثير من المشكلات التي رافقت عملية التطبيق منها ما يتعلق بمشكلات القياس بالقيمة العادلة، أو في تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، أو الاجتهادات الشخصية الناجمة عن المرونة في تطبيق هذه المعايير، مما أثر سلباً على خاصية المقارنة والتي انعكست بالنتيجة على ملائمة المعلومات ومصداقيتها، لذا يمكن تجسيد مشكلة البحث بالسؤال الآتي:

1. ما هو تأثير تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) على خاصية المقارنة في المصارف العراقية من وجهة نظر المستثمرين وما انعكاسها على قراراتهم؟

2-1. أهمية البحث: تتبع أهمية المقارنة من حاجة المستثمرين والفئات الأخرى من المستخدمين لقوائم مالية تكون قابلة للمقارنة بين وحدة وأخرى داخل نفس الصناعة أو وحدات عديدة من صناعات مختلفة، بل وإيضاً وحدات اقتصادية عدة من دول مختلفة. فأصبح من الضروري أن تتصف القوائم المالية للوحدات وما تحويه من معلومات محاسبية بخاصية المقارنة سواء عبر الفترات المختلفة، فضلاً عن دور المصارف الحيوي بعدها أوائل القطاعات المختارة للإلزام في تطبيق (IFRS) فإنه يمكن للمصارف أن تسهم في تنويع الموارد الاقتصادية من خلال العمل على استقطاب المستثمرين وجذب رؤوس الأموال لاسيما المساهمة في مشاريع للنهوض بالتنمية الاقتصادية، إذ إن التطبيق السليم لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) في المصارف العراقية يسهم في توافر تقارير مالية وفق ممارسات موحدة ومن ثم مساعدة المستثمرين على مقارنة التقارير المالية سواء للمصرف عبر عدة فترات مالية أو مقارنتها لمصارف عدة.

3-1. أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. الاطلاع على واقع الحال في المصارف العراقية عينة البحث بعد إلزامها بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) وما هي مشكلات تطبيق تلك المعايير؟

2. بيان تأثير تطبيق (IFRS) على خاصية المقارنة وانعكاسها على قرارات المستثمرين.

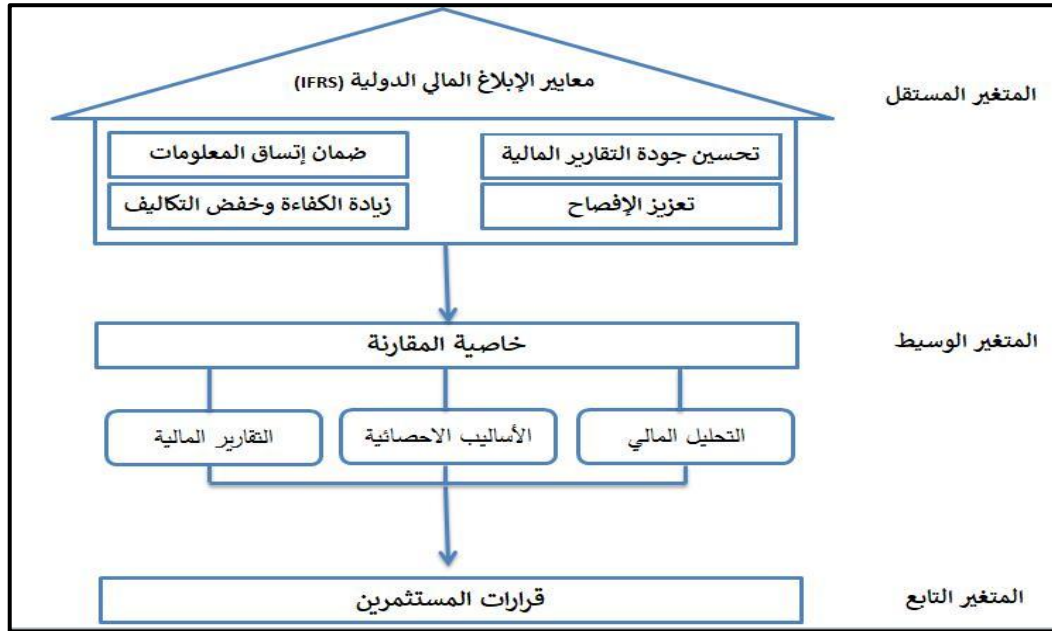
4-1. فرضية البحث: يستند البحث إلى الفرضية الرئيسة الآتية: توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية لخاصية المقارنة وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) على اتخاذ القرارات الاستثمارية، وتنبتق من هذه الفرضية فرضيتين فرعيتين هما:

H1: وجود علاقة ذات ارتباط معنوي بين تطبيق (IFRS) وخاصية المقارنة للتقارير المالية للمصارف العراقية.

H2: تؤثر خاصية المقارنة وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) على اتخاذ القرارات الاستثمارية.

5-1. منهج البحث وأساليب جمع البيانات: تم اعتماد المنهج الاستقرائي في الجانب النظري والذي من خلاله تم تسليط الضوء على المفاهيم المتعلقة بالمقارنة في الفكر المحاسبي ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، فضلاً عن المنهج التحليلي الوصفي في الجانب العملي.

6-1. نموذج البحث:



الشكل (1): إنموذج البحث

المصدر: إعداد الباحثان.

7-1. مناقشة لبعض الدراسات السابقة: سيتم في هذه الفقرة مناقشة بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث فقد تناولت دراسة (احمد 2020) أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على منفعة المعلومات المحاسبية بسوق الأوراق المالية المصرية وهدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS على جودة التقارير المالية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ومن الاستنتاجات التي توصلت إليها هي وجود تأثير معنوي لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية على نفعية المعلومات المحاسبية في الفترة اللاحقة لتطبيق تلك المعايير عن الفترة السابقة للتطبيق.

وتناولت أيضا دراسة (Brochet et al. 2013) التبرني الإلزامي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية وقابلية مقارنة الكشوفات المالية وهدفها بيان هل أن تبرني معايير الإبلاغ المالي الدولية يغير بيئة المعلومات داخل البلدان التي لديها مسبقاً معايير محلية مماثلة للمعايير الدولية، وقد توصلت إلى أن التبرني الإلزامي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية يعكس فوائد سوق رأس المال التي تكون بسبب تحسين قابلية الكشوفات المالية للمقارنة. كما تناولت دراسة (Lin et al., 2019) الآثار النسبية لتبرني معايير الإبلاغ المالي الدولية وتقارب معايير الإبلاغ المالي الدولية على قابلية مقارنة البيانات المالية، إذ هدفت الدراسة بيان العلاقة للتبرني الإلزامي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) ومبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً (US GAAP) والتقارب بين مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة ومعايير الإبلاغ المالي الدولية بشأن قابلية مقارنة البيانات المالية، وتوصلت إلى أن كلا من التبرني والتقارب يؤديان إلى زيادة القابلية للمقارنة بعد لائحة التطبيق الجديدة في 2005. بالرغم أن تبرني معايير الإبلاغ المالي الدولية لا يؤدي إلى زيادة تدريجية كبيرة في قابلية المقارنة تتجاوز التقارب. أما ما يميز البحث الحالي كونه يتضمن تأثير تطبيق (IFRS) على خاصية المقارنة وانعكاسها على قرارات المستثمرين، أي أنه يجمع ثلاث متغيرات وهي (IFRS، المقارنة، قرارات المستثمرين) في البيئة العراقية.

2. الجانب النظري

2-1. مفهوم المقارنة: أعتمد العديد من الباحثين على التعريف الوارد بالإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية. إذ أشار كل من (Catuogno & Allini) بأن المقارنة هي إحدى خصائص الإفصاح المحاسبي، والتي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بالتعرف على الاختلافات بين الوحدات (Catuogno & Allini, 2011: 251)، كما أوضح (De Franco) بأن مفهوم المقارنة يستند إلى فكرة أن النظام المحاسبي هو بمثابة عملية مسح تبدأ من الأحداث وصولاً إلى القوائم المالية، وفيما يخص مجموعة معينة من الأحداث الاقتصادية، إذا كان لدى شركتين أنظمة محاسبية قابلة للمقارنة عندئذ تنتج تلك الأنظمة قوائم مالية قابلة للمقارنة ويطلق عليها المقارنة المحاسبية (De Franco et. al., 2011:23)، كما عرفا كل من (Souza & Lemes) المقارنة بأنها إحدى الخصائص النوعية للمعلومات التي تهدف إلى تحسين فهم ومنفعة المعلومات المحاسبية، والتي تسمح للمستخدمين بتحديد وفهم أوجه التشابه والاختلاف بين العناصر. ونتيجة لذلك ستكون المعلومات المحاسبية أكثر منفعة إذا أمكن مقارنتها بالمعلومات المماثلة للوحدات الاقتصادية الأخرى أو لنفس الوحدة لفترات مختلفة (Souza & Lemes 2016: 171)، ويشير Chen بأن المقارنة هي عبارة عن المدى الذي من خلاله يتم المحاسبة عن المعاملات الاقتصادية المماثلة بشكل مشابه، ويتم المحاسبة عن المعاملات الاقتصادية غير المتشابهة على نحو غير متشابه، ومن ثم فيما يخص مجموعة معينة من الأحداث الاقتصادية يمكن تحديد المقارنة على أنها المدى الذي تمتلك فيه الوحدات أنظمة محاسبية مماثلة ومن ثم أنتاج قوائم مالية مماثلة (Chen, 2016: 1). كما تم تعريف المقارنة بأنها استخدام نفس طرق القياس السائدة في وحدة اقتصادية أخرى التي تمارس نفس النشاط الاقتصادي حتى يتيح لمستخدميها اتخاذ القرار بعد إجراء مقارنات مع وحدات مماثلة الأمر الذي يزيد من فاعلية اتخاذ القرار (سامية، 2018: 12). يلاحظ مما تقدم أن المعلومات المحاسبية تُعد وتقدم لمستخدميها بما يمكنهم من مقارنة نتائج الوحدة الاقتصادية بنتائج سنوات سابقة، وبناتج الوحدات الأخرى المماثلة، لكي تكون ملائمة لقرارات مستخدميها، فإن المعلومات المحاسبية عن الوحدة ينبغي أن تكون قابلة للمقارنة خلال الفترات الزمنية المتعاقبة كي تمكن هؤلاء المستخدمين من التعرف على اتجاهات الموقف المالي والأداء لتلك الوحدة.

2-2. مفهوم معايير الإبلاغ المالي الدولية: تشير معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) إلى مجموعة واسعة النطاق وعالية الجودة من المعايير المحاسبية والتفسيرات المستخدمة في إعداد البيانات المالية، وتعد معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) مجموعة من المعايير المستندة إلى المبادئ التي تضع أسس واسعة ذات أهمية أكبر في التفسير واستخدام الحكم، بدلاً من الاعتماد على خطوات محددة. (Hossain et. al., 2015: 16)، وهناك من يرى أن معايير الإبلاغ المالي الدولية هي عبارة عن مجموعة من القواعد العامة التي تصدر عن لجنة وهيئة متخصصة، تحدد السياسات والمعالجات المحاسبية لمختلف المعاملات والأحداث المالية للوحدة الاقتصادية بهدف توفير معلومات تتسم بالموثوقية والموضوعية والمقارنة. (احمد، 2020: 593)، وتمثل المعايير المحاسبية عموماً إرشادات تطبيقية للقياس والإفصاح والإبلاغ المالي لمستخدمي القوائم المالية وتكون مرتكزة على المبادئ المحاسبية التي تمثل إحدى المكونات الرئيسة للإطار النظري للمحاسبة المالية. أن معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) تمثل مجموعة من معايير المحاسبة تمت دراستها وتطويرها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بهدف توفير إطار دولي حول إعداد وتقديم البيانات المالية

للمنظمات الربحية. إذ تنشئ معايير الإبلاغ المالي الدولية لغة محاسبية مشتركة للشركات في جميع أنحاء العالم، مما يعزز الشفافية والمقارنة للبيانات المالية. ويتم قبول البيانات المالية وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية على نطاق واسع في العديد من الدول، مما يسهل الشركات للوصول بشكل أفضل إلى سوق رأس المال الدولي. (Thi et al., 2020: 552)، كما تعرّف معايير الإبلاغ المالي الدولية على أنها أداة لتحقيق الشفافية من خلال تعزيز إمكانية المقارنة الدولية وجودة المعلومات المالية، وتمكين المستثمرين والمشاركين الآخرين في السوق من اتخاذ قرارات اقتصادية مستنيرة فضلاً عن تعزيز المساءلة من خلال تقليص فجوة المعلومات بين مقدمي رأس المال والأشخاص الذين عهدوا إليهم بأموالهم (Jorissen, 2015: 243). يلاحظ مما سبق أن المعيار المحاسبي هو مجموعة من الضوابط والأسس والتوجيهات أو التعليمات لمعالجة موضوع محاسبي طبقاً للمبادئ والأعراف المحاسبية المتفق عليها، والتي ينبغي الأخذ بها عند إعداد وعرض البيانات المحاسبية، وبالشكل الذي يضمن الوصول إلى نتائج تؤدي إلى نوع من التجانس في أسلوب إعداد وعرض هذه البيانات، ويسهل المقارنة بين البيانات التي تصدرها الوحدات في نشاط اقتصادي معين

2-3. أهداف معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS): يعد الهدف الرئيس لـ (IFRS) هو توحيد المبادئ والأساليب المحاسبية التي تستخدمها الوحدات من مختلف البلدان لإعداد البيانات المالية وزيادة الاستثمار لهذه البلدان (Hajiyeva et al., 2020: 5)، فضلاً عن أنها توفر إطاراً عالمياً لكيفية قيام الوحدات العامة بإعداد بياناتها المالية والإفصاح عنها. وتوفر (IFRS) إرشادات عامة لإعداد البيانات المالية، بدلاً من وضع قواعد لإعداد التقارير الخاصة بالصناعة. إن وجود معيار دولي مهم بشكل خاص للشركات الكبيرة التي لديها فروع في بلدان مختلفة. كما سيؤدي اعتماد مجموعة واحدة من المعايير العالمية إلى تبسيط إجراءات المحاسبة من خلال السماح للشركة باستخدام لغة واحدة لإعداد التقارير طوال الوقت (Ismail, 2017: 20)، ويرى Fatoke وآخرون بأن أهداف معايير الإبلاغ المالي الدولية تشمل (Fatoke et al., 2020: 39):

1. ضمان المقارنة والمساءلة والشفافية في التقارير المالية.
2. الارتقاء بجودة التقارير المالية للأغراض العامة.
3. تعزيز الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية.
4. ضمان الاتساق في إعداد المعلومات المالية والإبلاغ عنها.
5. توفير رأس المال بكفاءة على مستوى العالم ومن ثم جذب الاستثمار من خلال الشفافية وتقليل تكلفة رأس المال وزيادة الاستثمار في جميع أنحاء العالم.
6. خفض التكاليف وزيادة الكفاءة في إعداد التقارير المالية وتعزيز كفاءات التدقيق وتسهيل تدريب معدي البيانات المالية.

2-4. متطلبات التطبيق في البيئة المحلية: لكي تتمكن البيئة العراقية من التوافق مع المعايير الدولية عند تطبيقها عليها أن تأخذ في الاعتبار مقومات ومتطلبات التوافق، لأن تطبيق هذه المعايير يتطلب وضع إجراءات معينة لتحقيق الأهداف المرجوة بفاعلية ولذلك إن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) يستلزم توافر مجموعة متطلبات لنجاح تطبيقها منها (حميدي، 2017: 33):

1. **الإطار القانوني والتنظيمي:** وجدت القوانين والتشريعات لكل دولة لتتلاءم مع ظروف بيئتها الاقتصادية المحلية، بينما المعايير الدولية صيغت لتتلاءم مع ظروف البيئة الاقتصادية الدولية.

2. الإطار المهني والفني: ان الهيئات المهنية في العالم ومنها العراق تعد المصدر الرسمي لتنظيم المحاسبة، وبشكل عام أمامها خيارات محددة في البحث عن المعايير (القواعد) المحاسبية لبلدانها بتحقيق الانسجام مع القوانين المحلية النافذة

3. الإطار المؤسسي: يقصد بالإطار المؤسسي تحديد الجهات التي سيتم فيها تطبيق المعايير الدولية، وما هي علاقة هذه الجهات ببعضها لكي يتم التوسع مستقبلاً في عملية التطبيق فيها، ولأن موضوع البحث يتعلق بالمصارف فإن الإطار المؤسسي في العراق يتكون من:

أ. القطاع المالي العراقي المتكون من البنك المركزي العراقي، المصارف كافة بما فيها الفروع الأجنبية، الوحدات الاقتصادية المالية.

ب. الجهات الساندة للقطاع المالي العراقي وهي الجهات التي تعمل لدعم القطاع المالي العراقي والتي تتمثل بـ (هيئة الاوراق المالية العراقية، رابطة المصارف العراقية، والوحدة العراقية للخدمات المصرفية ومركز التدريب المصرفي).

ج. الجهات المنظمة والمشرفة على القطاع المالي العراقي مثل (مجلس المعايير المحاسبية والرقابية ومجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات والجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين وديوان الرقابة المالية الاتحادية).

4. القدرات البشرية وعملية بنائها وتطويرها: إن عملية التطوير وبناء القدرات بالفهم المعق من الكوادر البشرية المحاسبية في العراق تتم عبر المحاور الآتية: (Ali & Ahmed, 2007:176)

أ. التعليم المحاسبي المهني والجامعي: إن التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة مجالان لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض، التعليم الجيد يؤدي في النهاية إلى تخريج محاسب مؤهل أكاديمياً ليقوم بدوره المهني بكفاءة في سوق العمل.

ب. التدريب والتأهيل لتطوير القدرات والخبرات الوظيفية المتخصصة.

يلاحظ مما تقدم أن (IFRS) قد تشكل أحياناً عبئاً ثقيلاً، إذ يفترض بالوحدات الاقتصادية أن تستجيب لكافة الضغوطات السياسية والاقتصادية المحلية، فضلاً عن صعوبة الالتزام بمعايير ومتطلبات دولية إضافية أكثر تعقيداً وتتطلب تكلفة باهظة لتنفيذها، وبذلك يبرز إلى الوجود الاختلاف والتعارض بين المتطلبات الدولية والمتطلبات المحلية وعدم إمكانية تحديد الأولويات أمام الكم الهائل من المعلومات والمتطلبات التي تتعلق بتطبيق (IFRS).

2-5. مفهوم قرارات المستثمرين: عملية اتخاذ القرار ما هي إلا مفاضلة بين عدد من البدائل المتاحة، وهناك من ميّز بين القرار وعملية اتخاذ القرار، موضحاً أن القرار هو عملية الاختيار بين بدلين أو أكثر، بينما عملية اتخاذ القرار هي تلك العملية المبنية على الدراسة والتفكير الموضوعي الواعي للوصول إلى قرار. (الجبوري، 2014: 94)، كما يعرف القرار الاستثماري بأنه القرار الذي ينصب اهتمام متخذة على كيفية توظيف الأموال التي يتم الحصول عليها، أي توظيف الأفضل بهدف الحصول على العوائد الملائمة لمستوى المخاطرة التي تتعرض لها هذه الأموال عند توظيفها. وغالباً ما يتخذ قرار الاستثمار من المستثمرين ومدراء الاستثمار، فالمستثمرين عادةً ما يقومون بإجراء التحليل للاستثمار وذلك بالاستفادة من استخدام التحليل الاساسي والتحليل الفني والاحكام. وإن قرار الاستثمار في الغالب ما يدعم بأدوات القرار ومن المفترض أن هيكل المعلومات والعوامل السائدة في السوق المنتظمة تؤثر على قرار الاستثمار، فضلاً عن النتائج المتوقعة في السوق (العامري والتيمي، 2020: 56).

بينما أشار غزال والعبادي إلى تعريف كلا من (Fabozzi & Peterson) بأن قرارات الاستثمار هي تلك القرارات التي تتضمن استعمال أموال الوحدة الاقتصادية، ويتطلب هذا النوع من القرارات مؤهلات فكرية متجددة، ليس بسبب ضخامة كلفة رأس المال ولكن لأهميته البالغة في التأثير على تكاليف إنتاج الوحدة وعائداتها المستقبلية، وقدرة الوحدة على أداء العمليات التي لم تكن ممكنة من قبل، فضلاً عن أن هذه القرارات تحدد قدرة الوحدة على المنافسة، وما لها من أثر على أدائها لسنوات عديدة في المستقبل. (غزال والعبادي، 2012: 179) كما أن القرار يمثل اختيار مجال أو نشاط معين يتطلب توظيف الأموال فيه بغية الحصول على أعظم عائد ممكن خلال فترة زمنية معينة. ولا بد من الإشارة إلى أن قرارات الاستثمار تزداد صعوبة في اتخاذها عندما يكون هنالك فرصاً استثمارية متعددة ومتنوعة ويزداد تنوعها يوماً بعد آخر. وبهذا يتم اختيار البديل الأفضل على وفق تلك الموازنة وحسب توجهات وميول المستثمر من حيث كونه مغامراً أو متحفظاً أو عقلاًياً ومن ثم يتوقف نجاح أو فشل أي عملية استثمارية على المستثمر ذاته من حيث مدى فهمه لإمكاناته وقابليته الشخصية وما لذلك من تأثير في قراره المتعلق باختيار الاستثمار المناسب. فعدم فهم المستثمر لطبيعته يعد من أسباب تحقيق الخسارة فضلاً عن توجيه إمكاناته بالاتجاه الخاطئ والذي سينعكس سلباً في نتائجه المتوقعة (حسين، 2010: 131). مما تقدم يلاحظ أن قرار الاستثمار من القرارات المهمة المتخذة بغرض تنفيذ إستراتيجية متخذ القرار على المدى الطويل إذ يهدف إلى خلق طاقات إنتاجية جديدة أو تطوير طاقات حالية ويتخذ ذلك القرار بعد قياس معدلات العائد المتوقعة من الاستثمار. لأن هناك دائماً فارق زمني بين تاريخ اتخاذ القرار الاستثماري والحصول على عوائد من ذلك الاستثمار لأن طبيعة قرارات الاستثمار تكون طويلة الأجل.

2-6. دور معايير الإبلاغ المالي الدولية في تعزيز المقارنة: يعد التطبيق الإلزامي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) تطوراً هاماً في التاريخ المحاسبي الحديث، لذلك يجادل المنظمون بأن لديها القدرة على تعزيز المقارنة والشفافية في التقارير المالية، ومن ثم زيادة كفاءة تخصيص رأس المال (Gao & Sidhu, 2018: 1)، إذ أشارت الجهات التنظيمية على نطاق واسع إلى أهمية المقارنة بصفاتها خاصية من خصائص جودة التقارير المالية. إذ ينص الإطار المفاهيمي لـ (ISAB) على ما يأتي: "تكون المعلومات حول وحدة معينة بإعداد التقارير أكثر فائدة إذا كان من الممكن مقارنتها بمعلومات مماثلة حول وحدات اقتصادية أخرى ومع معلومات مماثلة عن نفس الوحدة لفترة أخرى أو تاريخ آخر. تحدد لائحة الاتحاد الأوروبي لتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية لأن المقارنة عبر الأسواق كسبب لاعتمادها. تتطلب المعايير المحاسبية أن تكون المعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات قابلة للمقارنة. كما أن الالتزام بنفس المعايير المحاسبية يحسن خاصية مقارنة المعلومات المالية وفقاً لذلك، يضمن مثل هذا الالتزام أن معالجة المديرين المعاملات المتشابهة بطريقة مماثلة والمعاملات المختلفة بشكل مختلف، أي أن اتباع نفس المعايير المحاسبية يُحسن المقارنة (Wang et. al., 2020: 3)، كما أن تمتع الشركات بالمرونة فيما يتعلق بالطرق المحاسبية التي تستخدمها لتمثيل وضعها المالي، يمكن عد هذه المرونة مفيدة لأنها تتيح للشركات اختيار الأساليب المناسبة للظروف المحددة لشركتها. لذلك يمكن تحديد القيمة المخصصة للأصل باستخدام القيمة السوقية أو التكلفة التاريخية اعتماداً على الغرض الذي تم شراء الأصل من أجله، ومع ذلك، يمكن أيضاً عد هذه المرونة عيباً لأن المرونة يمكن أن تجعل من الصعب مقارنة بيانات الشركات المختلفة ويمكن استخدامها للتلاعب بالأرباح المبلغ عنها. قد يشرع واضعو المعايير، نيابة عن أصحاب

المصلحة مثل المستثمرين، سياسات تهدف إلى زيادة مستوى المقارنة بين الشركات. إحدى هذه المبادرات هي معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) (Taplin, 2017: 1).

كما إن المقارنة تزداد بعد تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية، لأنها تساهم في تقليل تكاليف الحصول على المعلومات وتحسين دقة التنبؤ، فضلاً عن زيادة دقة التقييم لتكون مفيدة للمستخدمين (Martens et. al., 2020: 3)، ويرى كل من (Garcia & He) أن تبني مجموعة مشتركة من المعايير عالية الجودة مثل معايير الإبلاغ المالي الدولية لا يترجم تلقائياً إلى معلومات أكثر قابلية للمقارنة ما لم تكن مصحوبة بإطار مؤسسي قوي ومتناسق (Garcia & He, 2013: 60).

2-7. المقارنة في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولية ودورها في ترشيد القرارات الاستثمارية: يشترك كل من التنبؤ والتقارب في نفس الهدف المتمثل في تطوير مجموعة واحدة من (IFRS) عالية الجودة. يتمثل أحد الجوانب المهمة للفوائد المرجوة لكلا النهجين في زيادة المقارنة بين الوحدات الاقتصادية الموجودة في بلدان مختلفة. تم تحديد زيادة المقارنة كهدف مرغوب فيه للتحويل نحو معايير محاسبية معولمة. يجادل كل من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) والمجلس الدولي لمعايير المحاسبة (IASB) في الأطر المفاهيمية الخاصة بكل منهما على أن المقارنة، إحدى الخصائص النوعية لتعزيز فائدة المعلومات الملائمة والممثلة بصدق، هي النتيجة المرجوة لتبني نموذج موحد لمجموعة من المعايير المحاسبية ومن ثم، يجب أن تحسن المقارنة جودة التقارير المالية من خلال السماح لمستخدمي البيانات المالية بتحديد وفهم أوجه التشابه والاختلاف بين عناصر القوائم المالية (Lin et. al., 2019: 4).

أدى التنبؤ الواسع النطاق لمعايير الإبلاغ المالي الدولية ومبادرات التقارب المرتبطة بها إلى تغييرات في المعلومات للأسواق التي تعمل فيها هذه الأنظمة، وهذه التغييرات قد تنجم عن التحسينات في جودة المعلومات، لأن هناك تأثيراً كبيراً إذ تختلف المعايير المحلية السابقة لإعداد التقارير المالية بشكل كبير عن معايير الإبلاغ المالي الدولية. كما أن تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية يؤدي إلى تحسين المقارنة لأن المعلومات المتعلقة بالتداولات الداخلية ستخفض بعد تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية حتى في بيئة لا تتغير فيها دقة المعلومات الأساسية لهذه الوحدات الاقتصادية تغيراً كبيراً في حد ذاتها، وتتبع ميزة المعلومات لدى المطلعين من الوصول إلى المعلومات الخاصة بالوحدة بشأن القرارات التي قد تؤثر على أداء الوحدة، ومن فهم متطور لكيفية ارتباط أداء الوحدة واحتمال تأثيره بأداء الوحدات الاقتصادية الأخرى ومن ثم، فإن تحسين المقارنة يحسن قدرة المستثمرين على فهم الأداء النسبي للوحدات ويؤدي في الوقت نفسه إلى تقليص الميزة الإعلامية للمطلعين الداخليين (Brochet et, al., 2013: 3).

ويرى مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أن "المعايير الأكثر قابلية للمقارنة لديها القدرة على خفض التكاليف لكل من المستخدمين ومعدّي البيانات المالية وجعل أسواق رأس المال في جميع أنحاء العالم أكثر كفاءة" (Lin et, al., 2019: 9)، كما يجادل مؤيدو التنبؤ الإلزامي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية بأن زيادة التوحيد تعمل على تحسين مقارنة المعلومات المالية. وهذا يتوافق مع الإطار المفاهيمي المشترك لمجلسي معايير المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية (IASB, FASB 2010)، والذي يؤكد بأن المقارنة هي النتيجة المرجوة لتبني مجموعة موحدة من معايير المحاسبة، مثل (IFRS). ومع ذلك، فإن مطالبة الوحدات الاقتصادية باستخدام مجموعة من معايير المحاسبة الموحدة لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين المقارنة.

وبالنسبة للمصارف فإن المصارف التي لديها تقارير مالية أكثر قابلية للمقارنة ترتبط بقدر أقل من المخاطرة لأن المقارنة تحسن كمية ونوعية المعلومات المتاحة للأطراف الخارجية، وتقلل من تكاليف الحصول على المعلومات والتكاليف المرتبطة بمراقبة الأنشطة المصرفية. كما من المحتمل أن تؤدي الشفافية المعلوماتية المعززة المرتبطة بالبيانات المالية القابلة للمقارنة إلى تقليل مشاكل المخاطر الأخلاقية. فضلاً عن ذلك، قد تؤدي المقارنة إلى الامتثال الفعال وممارسات الحوكمة، مما يسمح بمراقبة صارمة وتقييم أكثر جدوى من قبل مجالس الإدارة بشأن قرارات الاستثمار. فضلاً عن ذلك، تسمح خاصية مقارنة المعلومات المتزايدة للمدققين والمنظمين الخارجيين بمراقبة الأنشطة المصرفية على نطاق أوسع، مما يحد من قدرة إدارة الوحدة على الانخراط في أنشطة محفوفة بالمخاطر (Hasan et al., 2020: 1).

3. الجانب التطبيقي: تم اعتماد الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وتم صياغة الاستبانة بشكلها الأولي وعرضها على مجموعة من الخبراء والمختصين لقياس صدق وثبات الاستبانة، وبعد الاطلاع على آراء وملاحظات السادة المحكمين والافادة منها في تعديل أسئلة الاستبانة، تم صياغتها بشكلها النهائي المكونة من محورين فضلاً عن المعلومات الديموغرافية، وتم توزيع (150) استبانة على عينة عشوائية من المستثمرين استرجع منها (129) وكانت من ضمن الاستثمارات المسترجعة (3) غير صالحة (بطالة) وبهذا تكون مجموع الاستثمارات الصالحة للتحليل الإحصائي 126 استثماراً أي ما نسبته 84% من الاستبانات الموزعة، ويوضح المبحث الحالي التحليل الأولي للجانب العملي للمبحث من خلال الآتي:

3-1. قياس الصدق البنائي عن طريق التحليل العاملي الاستكشافي: بهدف الوصول بأداة القياس (الاستبانة) إلى الاعتماد والتحليل، تم اعتماد الصدق البنائي الاستكشافي عن طريق التحليل العاملي الاستكشافي الذي يهدف إلى:

1. اختزال عدد المتغيرات أو العبارات وجعلها أقل عدد.
 2. الكشف عن تركيبة أو هيكلية العلاقات بين المتغيرات وتصنيفها بشكل دقيق.
 3. بناء الاستبانة لقياس المتغيرات والظواهر تحت البحث.
 4. جعل الفقرات أكثر حرية في الارتباط بالعامل الذي يتلائم ويتوافق معها.
- تم اعتماد التحليل العاملي الاستكشافي في اختبار قياس المحاور تحت الدراسة، يتضمن المحور الأول (تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) وتأثيرها على المقارنة) (12) سؤال، أما المحور الثاني (تأثير خاصية المقارنة على اتخاذ القرارات الاستثمارية) يشمل أيضاً (12) سؤال ومن خلال استعمال مقياس الصدق الاستكشافي تم الكشف عن الفقرات التي ترتبط مع بنية المقياس للمحاور السابقة من عدمه والتي يستوجب إبعادها من المقياس. وذلك بالاستناد إلى معايير أساسية يجب توافرها نتيجة هذا التحليل وهي:

1. كفاية العينة ووجود علاقة ارتباط بين المتغيرات.
2. النسبة المئوية التجميعية للتباينات المفسرة تعطي دلالة معنوية أعلى عندما تزيد عن (0.60).
3. لا تقل قيمة الجذور الكامنة (Eigen Value) عن الواحد الصحيح.
4. ازدياد تشبعات الفقرات عن (0.40) حتى تكون ذات دلالة معنوية إحصائية.

ونظراً لتحقيق جميع المعايير أعلاه، فإن الاستبانة تعبر عن الصدق الظاهري وصدق المحتوى، فضلاً عن اعتماد معامل الفايرونيباخ لقياس ثبات الاستبانة والذي بلغ (0.987) وهو ارتباط قوي موجب.

2-3. تحليل المعلومات الديموغرافية: الجدول الآتي تحليل لعينة البحث والمتمثلة المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية، إذ تم استخدام مجموعة من المتغيرات الخاصة بعينة البحث وتتكون من الجنس والعمر والتحصيل العلمي وطبيعة المستثمر.

الجدول (1): المعلومات الديموغرافية لعينة البحث

معلومات الاستبانة					
150					الموزعة
126					الصالحة للتحليل
النسبة	التكرار	التحصيل الدراسي	النسبة	التكرار	العمر
10%	13	دكتوراه	14%	18	أقل من 30
16%	20	ماجستير	36%	45	30-39
9%	11	دبلوم	31%	39	40-49
53%	67	بكالوريوس	19%	24	من 50 فأكثر
12%	15	اعدادية			
100%	126	المجموع	100%	126	المجموع
النسبة	التكرار	طبيعة المستثمر	النسبة	التكرار	الجنس
5%	6	مستثمر مؤسس	78%	98	ذكر
47%	45	مستثمر مساهم	22%	28	انثى
14%	13	مستثمر محتمل			
100%	126	المجموع	100%	126	المجموع

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على استمارة الاستبيان.

من الجدول السابق يتضح أن 86% من أفراد العينة هم من عمر 30 سنة فما فوق، وإن 88% هم ذو مؤهل علمي من حملة شهادة البكالوريوس ودبلوم عالي وماجستير ودكتوراه، وإن نسبة الذكور تمثل 78% من العينة وهم يتوزعون بين مستثمر مؤسس ومساهم ومستثمر محتمل، وهذه مؤشرات تعطي دلالة على وعي أفراد العينة وإن اجاباتهم ممكن الاعتماد عليها.

3-3. التحليل الإحصائي للاستبانة: وصف وتحليل الاستبانة وهي كل من (تبنى معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) وتأثيرها على المقارنة) وتأثير خاصية المقارنة على اتخاذ القرارات الاستثمارية) اعتمدت الاجابات للعينة المبحوثة البالغة (126) مشاهدة، تم اعتماد التوزيع التكراري لإجابات العينة والنسب المئوية وصولاً إلى الوسط الحسابي الموزون والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف النسبي، فضلاً عن الوزن النسبي (الاهمية النسبية) واختبار t-Test لكل فقرة وبعد ومتغير، وإن المقياس المستعمل في الاجابة على فقرات الاستبانة هو مقياس ليكرت الخماسي، وتضمن على خمسة خيارات وتم اعطاء الأوزان المقابلة لها وفق الآتي: (1: لا اتفق تماماً، 2: لا اتفق، 3: محايد، 4: اتفق، 5: اتفق تماماً). وكما مبين في الجدول الآتي:

الجدول (2): تدرجات فئات مقياس ليكرت ومستوى التوفر

اجابات استمارة الاستبيان	الايهامية النسبية	درجة الموافقة	الاهمية النسبية
لا اتفق تماماً	1.79-1	منخفض جدا	اهتمام ضعيف اقل من 50%
لا اتفق	2.59-1.80	منخفض	اهتمام متوسط من أكبر (59%-69%)
محايد (غير متأكد)	3.39-2.60	معتدل	اهتمام جيد من أكبر (69%-79%)
اتفق	4.19-3.40	متوفر	اهتمام جيد جدا من (79%-89%)
اتفق تماماً	5.00-4.20	متوفر جدا	اهتمام عالي أكبر من 89%
الوسط الفرضي = (3)		طول الفئة = 0.80	

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على الاستبانة.

وسيتم تحليل فقرات الاستبانة حسب المحاور وكالاتي:

الجدول (3): اجابات عينة البحث عن المحور الاول: (تبنى معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) وتأثيرها على المقارنة)

ت	أسئلة المحور الاول	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية الموزونة	معامل الاختلاف
١	ان تطبيق معايير موحدة في إعداد وعرض البيانات المالية من قبل الوحدات الاقتصادية توفر قناعة كافية بتقديم معلومات نافعة للمستثمرين بإمكانية مقارنة بياناتها المالية.	٦٣	٦٣	٠	٠	٠	٤,٥٠٠	٠,٥٠٢	٩٠,٠	١١,٢
٢	توفير خاصية المقارنة للبيانات المحاسبية في القوائم المالية المعدة وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية تؤدي إلى زيادة جودة المعلومات وتسهيل مقارنتها.	٤٩	٧٧	٠	٠	٠	٤,٣٨٩	٠,٤٨٩	٨٧,٨	١١,٢
٣	تساهم التقارير المعدة وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) الى التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.	٤٠	٦٩	١٤	٣	٠	٤,١٥٨	٠,٧٠٨	٨٣,٢	١٧,٠
٤	أن المستويات العالية من الامتثال في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) تؤدي إلى زيادة القابلية للمقارنة.	٤١	٥٩	٢٤	٢	٠	٤,١٠٣	٠,٧٥٧	٨٢,١	١٨,٥
٥	اعتماد مجموعة موحدة من معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) ذات جودة لا يترجم تلقائياً إلى معلومات أكثر قابلية للمقارنة ما لم يتم توفير متطلبات التطبيق.	٣٢	٣٧	٥٤	٢	١	٣,٧٦٩	٠,٨٧٧	٧٥,٤	٢٣,٣
٦	اعتماد معايير موحدة للإبلاغ المالي الدولية (IFRS) يضمن للمستثمرين قدرًا أكبر من القابلية للمقارنة والشفافية في التقارير المالية وتقليل عدم تناسق المعلومات.	٦١	٥٥	١٠	٠	٠	٤,٤٠٤	٠,٦٣٤	٨٨,١	١٤,٤
٧	أن افتقار البيانات المالية للمصادقية يضعف عملية المقارنة بالرغم من تطبيق مجموعة من المعايير الموحدة في الوحدات الاقتصادية.	٤٢	٦١	٢٣	٠	٠	٤,١٥٠	٠,٧٠٥	٨٣,٠	١٧,٠
٨	تتطلب عملية تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) وجود نظام محاسبي ذو جودة يناسب متطلبات التبنى.	٤٢	٦٨	١٤	٢	٠	٤,١٩٠	٠,٦٨٩	٨٣,٨	١٦,٥
٩	لا يؤدي تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية بالضرورة إلى نتائج محاسبية قابلة للمقارنة بسبب الاختلافات في العوامل المؤسسية والاقتصادية عبر البلدان.	٤٤	٤٥	٣٦	١	٠	٤,٠٤٧	٠,٨١٨	٨١,٠	٢٠,٢
١٠	أن تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) يجعل المعلومات المحاسبية أكثر اتساقاً من ناحية تقليل الدائل المحاسبية عند اثبات المعاملات المالية وهذا يؤدي الى تقديم معلومات محاسبية أكثر قابلية للمقارنة.	٣١	٨٦	٩	٠	٠	٤,١٧٤	٠,٥٣٧	٨٣,٥	١٢,٩
١١	يؤدي تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية إلى تحسين إمكانية المقارنة فقط عندما يتم تنفيذها بمصادقية قوية وزيادة كبيرة في التوحيد.	٤٠	٤٦	٣٨	٢	٠	٣,٩٨٤	٠,٨٢٩	٧٩,٧	٢٠,٨
١٢	أن قابلية المقارنة تعزز من جودة تقييم الأداء للوحدات الاقتصادية من خلال السماح لمستخدمي التقارير المالية بتحديد وفهم أوجه التشابه والاختلاف بين بنود عناصر التقارير المالية مما يسهل عملية المقارنة.	٤١	٧٤	١١	٠	٠	٤,٢٣٨	٠,٥٩٩	٨٤,٨	١٤,١
المجموع										
							٤,١٧٥	٠,٦٧٨	٨٣,٥	١٦,٤

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج الإحصاء SPSS.
يُبين الجدول رقم (3) الأوساط الحسابية والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف المتعلقة بإجابات أفراد العينة المبحوثة بخصوص المحور الأول (تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) وتأثيرها على المقارنة).

وتشير نتائج التحليل إلى حصول المحور الأول على وسط حسابي موزون بلغ (4.175) وباهتمام جيد جدا من قبل العينة المستجوبة، باهتمام نسبي بلغ (83.5%) جيد، وبمعامل اختلاف نسبي بلغ (16.4%)، وبانحراف معياري بلغ (0.678)، وتشير النتائج إلى اتفاق وتجانس واضح وحصل على اهتمام جيد جدا في آراء العينة حول تلك النتيجة التي تنص على وجود تأثير لتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية على خاصية المقارنة، لذا الأهمية والتبني لهذا البعد بشكل فعلي جيد جدا.

أما على مستوى فقرات المحور الأول فقد حصل السؤال رقم (1) والذي يشير (إن تطبيق معايير موحدة في إعداد وعرض البيانات المالية من قبل الوحدات الاقتصادية توفر قناعة كافية بتقديم معلومات نافعة للمستثمرين بإمكانية مقارنة بياناتها المالية) على التوجه الإيجابي الأعلى إذ حصل على أكبر متوسط موزون بلغ (4.500) متوفر جدا وبلغ الاهتمام النسبي ما مقداره (90.0%) القوي، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.502) وبمعامل الاختلاف نسبي بلغ (11.2%). وهذا يدل على وجود أهمية لتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية كونها تحقق المقارنة بما يوفر القناعة الكافية لدى المستثمرين، بأهمية المعايير الدولية في إعداد التقارير المالية وتأثيرها على المقارنة.

كما اتجهت آراء المستثمرين الى التأكيد على أن (IFRS) تؤدي إلى زيادة المقارنة من خلال اجاباتهم عن الأسئلة (2، 4، 6، 10) وبوسط حسابي يتراوح بين (4.174-4.404) وبأهمية نسبية تتراوح بين (83.5-88.1).

وبالمقابل فإن المستثمرين يؤكدون على أن تطبيق (IFRS) لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين قابلية المقارنة ما لم تتوفر متطلبات التطبيق لهذه المعايير، بدليل اجابات العينة على السؤال (5) الذي ينص (اعتماد مجموعة موحدة من معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) ذات جودة لا يترجم تلقائياً إلى معلومات أكثر قابلية للمقارنة ما لم تتوفر متطلبات التطبيق) بمتوسط حسابي بلغ (3.769)، فضلاً عن ضرورة وجود نظام محاسبي يناسب تطبيق (IFRS) إذ حقق السؤال (8) الذي ينص (تتطلب عملية تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) وجود نظام محاسبي ذو جودة يناسب متطلبات التبني) وسط حسابي (4.190)، وأن يتم تطبيق (IFRS) بمصادقية بدليل إجابات العينة على كل من السؤال (11) والسؤال (7) إذ حققا وسط حسابي (3.984، 4.190) على التوالي. واخيراً فإن إجابة المستثمرين على السؤال (12) تؤكد أهمية المقارنة في تعزيز جودة تقييم الأداء للوحدات الاقتصادية لأنها تساعدهم في تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الوحدات، إذ حصل هذا السؤال المتضمن (أن قابلية المقارنة تعزز من جودة تقييم الأداء للوحدات الاقتصادية من خلال السماح لمستخدمي التقارير المالية بتحديد وفهم أوجه التشابه والاختلاف بين بنود عناصر التقارير المالية مما يسهل عملية المقارنة) وسط حسابي (4.238) وبأهمية (84.8%).

الجدول (3): اجابات عينة البحث عن المحور الثاني:(تأثير خاصية المقارنة على اتخاذ القرارات الاستثمارية)

ت	أسئلة المحور الاول	اجابات افراد العينة					الانحراف المعياري	النسبة المئوية الموزونة	معامل الاختلاف
		اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة			
١	تعزز التقارير المالية المعدة وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS من إمكانية المقارنة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية محلياً أو دولياً.	٤٧	٧٩	٠	٠	٠	٠,٤٨٥	٨٧,٥	١١,١
٢	تساهم التقارير المالية المعدة وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) بالتنبؤ بالنتائج المستقبلية للوحدة الاقتصادية، مما يعزز اتخاذ القرار لدى المستثمرين.	٣٨	٦٨	٢٠	٠	٠	٠,٦٦٥	٨٢,٩	١٦,١
٣	المستثمرون يثقون بالمعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المعدة وفق (IFRS) والمدققة من مدقق خارجي، ويعتمدونها في اتخاذ قراراتهم.	٤١	٤٣	٤٢	٠	٠	٠,٨١٤	٧٩,٨	٢٠,٤
٤	تساعد خاصية المقارنة على تحديد أوجه الاختلاف والتشابه في القوائم المالية للوحدة الاقتصادية نفسها مع نتائج الفترات السابقة أو مع وحدات أخرى، مما تعزز من المفاضلة في اتخاذ القرارات.	٥٢	٦٦	٨	٠	٠	٠,٥٩٧	٨٧,٠	١٣,٧
٥	التقارير المعدّة على وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) تحفز المستثمرين على الاستثمار في القطاع من عدمه.	٢٧	٦٤	٣١	٤	٠	٠,٧٦٣	٧٨,١	١٩,٦
٦	تسهل التقارير المعدّة على وفق (IFRS) في توفير معلومات غير مضلّة تلبي احتياجاتهم وتؤدي الى تأكيد أو تغيير تقديراتهم السابقة.	٤٨	٦٥	١٣	٠	٠	٠,٦٤٠	٨٥,٦	١٥,٠
٧	أن المصارف التي لديها تقارير مالية أكثر قابلية للمقارنة ترتبط بقر أقل من المخاطر، لأن قابلية المقارنة تحسن كمية ونوعية المعلومات المتاحة للأطراف الخارجية.	٤٠	٦٦	٢٠	٠	٠	٠,٦٧٤	٨٣,٢	١٦,٢
٨	تعد القابلية للمقارنة خاصية مهمة تعزز فائدة المعلومات المالية من خلال السماح لمخذي القرار بتقييم المعلومات المكافئة حول الاستثمارات البديلة.	١٩	٨٦	١٨	٣	٠	٠,٦٢٤	٧٩,٢	١٥,٨
٩	أن إعداد التقارير المالية وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) يعد أداة توجيه وتشجيع الاستثمار بما يتفق مع تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية	٧٤	٤٤	٨	٠	٠	٠,٦١٦	٩٠,٥	١٣,٦
١٠	أن المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة تعزز اتخاذ القرارات الاستثمارية لأنها تسهم في عملية تقييم أداء الوحدة الاقتصادية لفترات مالية مختلفة.	٢٢	٨١	٢٣	٠	٠	٠,٧٢٠	٧٩,٥	١٨,١
١١	أن تحسين إمكانية مقارنة التقارير المالية يقلل من تكاليف الحصول على المعلومات للمستثمرين الدوليين ومن ثم يزيد من استثماراتهم.	٣٣	٦٤	٢٩	٠	٠	٠,٧٠٣	٨٠,٦	١٧,٥
١٢	أن المستثمرين يثقون بالتقارير المالية التي تتضمن معلومات بعيدة عن التحيز والتي تمكنهم من قابلية المقارنة.	٤١	٥٩	٢٥	١	٠	٠,٧٤٠	٨٢,٢	١٨,٠
	المجموع						٠,٦٧٠	٨٣,٠	١٦,٢

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج الإحصاء SPSS.

تشير نتائج التحليل الوصفي الى حصول المحور الثاني على وسط حسابي موزون بلغ (4.149) متوفر جيد جداً، باهتمام نسبي بلغ (83.0%) متوسط، وبمعامل اختلاف نسبي بلغ (16.2%)، وبانحراف معياري بلغ (0.670)، وتشير النتائج إلى اتفاق وتجانس في آراء العينة حول المحور الثاني بشكل جيد جداً وباهتمام واضح وذلك نتيجة لتأكيد وجود تأثير قابلية المقارنة على اتخاذ القرارات الاستثمارية، لذا الأهمية والتبني لهذا البعد بشكل فعلي جيد جداً.

أما على مستوى فقرات المحور الثاني فقد حصل السؤال رقم (9) ويمثل (أن إعداد التقارير المالية وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) يعد أداة توجيه وتشجيع الاستثمار بما يتفق مع تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية) على التوجه الايجابي الأعلى إذ حصل على أكبر متوسط موزون بلغ (4.523) متوفر بشكل جيد جداً، وبلغ الاهتمام النسبي ما مقداره (90.5%) القوي، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.616) وبمعامل الاختلاف نسبي بلغ (13.6%).

كما تؤكد إجابات افراد العينة بأهمية المقارنة في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بدليل اجاباتهم على عن الأسئلة (1، 4، 7، 10، 8، 11، 12) بأهمية نسبية تراوحت بين (79.2 - 87.5) على أن تعد التقارير المالية وفقاً (IFRS) وهذا ما تشير له نتائج الإجابة عن الأسئلة (1، 2، 3، 5، 6) إذ يلاحظ أن تطبيق المعايير يعزز اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال اصدار تقارير مالية موحدة، لأن القوائم المالية المعدة وفق معايير الإبلاغ المالي تساهم في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية لسنوات عدة أو الأداء لسنة واحدة مقارنةً بنظيراتها، فضلاً عن اهتمام المستثمرين بتقارير مراقبي الحسابات كونها تساهم في زيادة الثقة لديهم لتمتع المراقبين بالاستقلالية. وهذا أكدته اجابات السؤال الثاني المتضمن (تساهم التقارير المالية المعدة وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) بالتنبؤ بالنتائج المستقبلية للوحدة الاقتصادية، مما يعزز اتخاذ القرار لدى المستثمرين). بمتوسط حسابي (4.142) بانحراف معياري (0.665) ومعامل اختلاف (16.1%)، وكذلك اجابات السؤال الثالث المتضمن (المستثمرون يثقون بالمعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المعدة وفق (IFRS) والمدققة من مدقق خارجي، ويعتمدونها في اتخاذ قراراتهم) بمتوسط حسابي (3.992) وبانحراف معياري (0.814) وبمعامل اختلاف (20.4%).

كما أن الهدف الأساسي من المعايير هو توفير معلومات ملائمة وممثلة بصدق وفي الوقت المناسب تساهم في الحد من المعلومات المضللة، لأن التقارير المالية المعدة وفق (IFRS) تتفق مع متطلبات الافصاح ومن ثم تولد الثقة لدى المستثمرين في العمليات التي تقوم بها الوحدات. وهذا ما أكدته اجابات السؤال السادس المتضمن (يسعى المستثمرون بالحصول على معلومات غير مضللة تلبي احتياجاتهم والتي تساهم في تأكيد أو تغيير تقديراتهم السابقة) بمتوسط حسابي (4.277) وانحراف معياري (0.640) ومعامل اختلاف (15.0%).

ولاختبار معنوية المحورين تم اجراء اختبار T-test وقد حصل المحورين على قيمة معنوية بلغت (74.508، 75.799) على التوالي وبما أن قيمة T الجدولية تبلغ (1.96) وإن المحتسبة أعلى من الجدولية.

الجدول (4): معامل الاختلاف النسبي لعينة البحث

المحاور الرئيسية	الوسط الحسابي الموزون	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف النسبي %	الاهمية النسبية %	اختبار t-Test
تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) وتأثيرها على المقارنة	4.175	0.678	16.4%	83.5%	74.508
تأثير قابلية المقارنة على اتخاذ القرارات الاستثمارية	4.149	0.670	16.2%	83.0%	75.799

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج الإحصاء SPSS.

4-3. اختبار الفرضية الرئيسية للبحث: لأثبت الفرضية الرئيسية التي تنص على (توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية لخاصية المقارنة وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) على اتخاذ القرارات الاستثمارية)، أظهر معامل ارتباط بيرسون وجود ارتباطاً معنوياً قوياً بين محوري البحث الأول والثاني، إذ بلغ معامل ارتباط بيرسون ما مقداره (0.987) وهو ارتباط موجب معنوي وقوي إذ كانت قيمة P-value (مستوى دلالة) أصغر من مستوى المعنوية (0.05، 0.01) بذلك توجد علاقة ارتباط معنوية، وهذا يشير إلى أن تبني معايير الإبلاغ المالي يرتبط بشكل كبير في تعزيز خاصية المقارنة كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة.

الجدول (5): قيم معامل ارتباط بيرسون

تأثير قابلية المقارنة على اتخاذ القرارات الاستثمارية	
تبنى معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) وتأثيرها على المقارنة	0.987**
قيم P-value	0.000
حد الدلالة عند مستوى معنوية 0.01	معنوي

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج الإحصاء SPSS.

* * تؤشر عند مستوى معنوية 0.01.

* تؤشر عند مستوى معنوية 0.05.

الفرضية الفرعية الاولى:

1. وجود علاقة ذات ارتباط معنوي بين تطبيق IFRS وقابلية المقارنة للتقارير المالية للمصارف العراقية: من خلال الجدول رقم (4) تبين أن قيمة الوسط الحسابي بمقدار (4.17) وهي قيمة مرتفعة كما أن قيمة اختبار **t-Test** المحسوبة بلغت (74.508) وهي أكبر قيمة T الجدولية البالغة (1.96)، ومن خلال جدول (38) لعينة الارتباط إذ بلغت (0.987) وهذا يدل على وجود علاقة معنوية موجبة (طردية) بين تطبيق المعايير وبين خاصية المقارنة، أي إن التطبيق السليم للمعايير يساهم وبشكل فاعل في زيادة المقارنة وبالتالي يحسن من اتخاذ القرارات الاستثمارية وهذا يساهم في قبول فرضية البحث.

الجدول (6): تحليل محاور الاستبانة

المحور الاول	المحور الثاني	قيمة معلمة الحد الثابت a	قيمة معامل بيتا β	قيمة معامل R^2	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة (0.05)
تبنى معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) وتأثيرها على المقارنة	تأثير خاصية المقارنة على اتخاذ القرارات الاستثمارية	0.121	0.959			
		t-test (2.082)	t-test (69.346)	97%	480.933	معنوي

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الفرضية الفرعية الثانية:

تؤثر خاصية المقارنة وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS على اتخاذ القرارات الاستثمارية للتحقق من قبول الفرضية من عدمها تم تنفيذ نموذج الانحدار الخطي البسيط فضلاً عن المؤشرات قيمة T الجدولية البالغة (1.96) وقيمة (F) الجدولية البالغة (3.8415) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (1، 124) لرفض أو قبول الفرضيات.

من خلال نتائج الجدول رقم (6)، تبين وجود تأثير للمحور الأول (تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) وتأثيرها على خاصية المقارنة) في المحور الثاني (تأثير خاصية المقارنة على اتخاذ القرارات الاستثمارية) عند مستوى معنوية (0.001)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وبدلالة قيمة (F) المحسوبة والبالغة (480.933) وهي أكبر من القيمة الجدولية (4.001)، فيما بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة (69.346) لقيمة (β) الميل الحدي (التأثير)، وهي أعلى من القيمة الجدولية (1.96) عند مستوى معنوية (0.05)، ومما سبق نستنتج قبول الفرضية الفرعية الثانية (تؤثر خاصية المقارنة وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) على اتخاذ القرارات الاستثمارية).

الاستنتاجات والتوصيات**أولاً. الاستنتاجات:**

1. إن تبني IFRS يساهم في تعزيز المقارنة وتوفير معلومات تساعد المستثمرين في اتخاذ القرار الاستثماري بشرط أن يكون التطبيق لـ (IFRS) سليم.
2. إن الإبلاغ المالي يقدم معلومات للمستثمرين الحاليين والمرتقبين تساعد في تقدير قدرة الوحدة الاقتصادية على دفع مقسوم الأرباح في المستقبل كما يرغب هؤلاء في الحكم على مدى نجاح الوحدة الاقتصادية بالشكل الذي يزيد من سعر السهم.
3. تُعد معايير الإبلاغ المالي الدولية أداة لتحقيق الشفافية من خلال تعزيز خاصية المقارنة وتحسين جودة المعلومات المالية، وتمكين المستثمرين والمشاركين الآخرين في السوق من اتخاذ قرارات اقتصادية مستنيرة، فضلاً عن تعزيز المساءلة من خلال تقليص فجوة المعلومات بين مقدمي رأس المال والأشخاص الذين عهدوا إليهم بأموالهم.
4. إن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) يؤدي إلى القضاء على أي فروق محاسبية وتحسين إمكانية المقارنة بين الوحدات التي اتبعت سابقاً معايير محاسبية مختلفة، مما يجعل البيئة المحلية جاذبة للاستثمار.
5. إن معايير الإبلاغ المالي الدولية لا تعزز من خاصية المقارنة ومصادقية البيانات المالية فقط، بل إنها تحد أيضاً من عدم التأكد وعدم تماثل المعلومات الذي يؤدي إلى جذب المزيد من المستثمرين إلى سوق رأس المال، مما يؤدي بدوره إلى تحسين السيولة وزيادة الكفاءة.

ثانياً. التوصيات:

1. الاهتمام بجودة التقارير المالية من خلال تحسين العلاقة بين خاصية المقارنة ومعايير الإبلاغ المالي الدولية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، إذ إن رقم الربح المحاسبي لا يكفي وحده للحكم على الأداء الاقتصادي للمصارف.

2. وضع الاختيارات المحاسبية البديلة الموجودة في المعايير المحاسبية التي تركز على الجوهر الاقتصادي للأحداث الاقتصادية حتى تتحقق القابلية للمقارنة الحقيقية.
3. تقديم معلومات حقيقية عن طبيعة أعمال المصارف وتطلعاتها الاستثمارية والعقود التي ترتبط بها، إذ يحتاج المستثمر إلى معلومات من قبل الوحدات الاقتصادية، لأن عملية الإبلاغ المالي أصبحت تقتصر على إعلان البيانات المالية فقط.
4. توفير معلومات محاسبية قابلة للمقارنة ويمكن الاعتماد عليها في استخراج مؤشرات التحليل المالي والتي تؤكد مدى قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها وتمويل احتياجاتها مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المخطط لها.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. أحمد، محمد عزام عبد المجيد (2020) أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية علي منفعة المعلومات المحاسبية بسوق الأوراق المالية المصرية، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، مصر، المجلد (21)، العدد الثالث.
2. حسين، علي ابراهيم (2010) اثر المحاسبة الخلاقة على قرارات المستثمر في ظل تفاوت كفاءة السوق دراسة حالة على عينة من المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة بحوث مستقبلية، تكريت، العراق، العدد الحادي والثلاثون.
3. سامية، شريفي (2018) دور نظام المعلومات المحاسبية في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة، الجزائر.
4. العامري، عمر علي حسين والتميمي، عباس حميد يحيى (2020) تأثير المضامين السلوكية للمعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين دراسة ميدانية في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، تكريت، العراق، المجلد (61)، العدد (25).
5. غزال، سعاد سعيد والعبادي، ايمان عبد الكريم قاسم، (2012) جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في ترشيد قرارات الاستثمار في الاوراق المالية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، كركوك، العراق، المجلد (2)، العدد (2).
6. حميدي، زينب عباس (2017) إعادة هندسة النظام المحاسبي للمصارف على وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (1)، أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Brochet, F., Jagolinzer, Alan D., & Ried, Edward J., (2013), Mandatory IFRS Adoption and Financial Statement Comparability, Published on the Canadian Academic Accounting Association (CAAA), Contemporary Accounting Research, Volume (30), Issue (4).

2. Catuogno, S., & Allini, A., (2011), Multiple Evaluation Options and Comparability: Equity Investments in Italy and Spain. *Accounting and Management Information system*, Vol. 10, Issue 2.
3. Chen, Anthony, (2016), Does Comparability Restrict Opportunistic Accounting? A Dissertation submitted to the Department of Accounting in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, Florida State University College Of Business.
4. De Franco, G., Kothari, S. P., & Verdi, R., (2011), The Benefits of Financial Statement Comparability, *Journal of Accounting Research*, Volume 49, Issue 4.
5. Fatoke, Adedeji, Ogundeyi, Adebayo & Ojo., (2020), Financial Reporting Standard of Nigeria and United State of America: the Implication for Adoption and Practice of International Financial Reporting Standard, *International Journal of Research Publications (IJRP)*, Volume (64), Issue (1).
6. Garcia, Maria T. Caban and He, Haihong, (2013), Comparability of Earnings in Scandinavian Countries: The Impact of Mandatory IFRS Adoption and Stock Exchange Consolidations, *Journal of International Accounting Research*, American Accounting Association, Vol. 12, No. 1.
7. Hajiyeva, A., Musayeva, N., Hajiyeva, A. & Mirzayeva, F., (2020), The Stages and Effectiveness of International Financial Reporting Standards Implementation, by Research Gate Business Solutions, DOI: 10.13140/RG.2.2.19613.13282.
8. Hasan, Mostafa Monzur, Cheung, Adrian (Wai Kong), & Taylor, Grantley, (2020), Financial Statement Comparability and Bank Risk-Taking, *Journal of Contemporary Accounting and Economics*, © Elsevier Ltd., Volume 16, Issue 3.
9. Hossain, M., Hasan, S., & Safiuddin, (2015), Adoption of International Financial Reporting Standards in Bangladesh: Benefits and Challenges, *Journal of Business and Management*, Volume 17, Issue 8.
10. Hussein, A. I., ALSaqa, Z. H., & Mahmood, S. M. (2020). Enhance financial efficiency under IFRS standards to reduce financial fragility/An empirical study of the reality of crises in Iraq using Data envelopment analysis. *Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences*, 16(Special Issue part 1).
11. Ismail, Rehana, (2017), An Overview of International Financial Reporting Standards (IFRS), *International Journal of Engineering Science Invention*, Volume 6, Issue 5.
12. Jorissen, Ann, (2015), The IASB: From High Quality Accounting Information Towards Information to Foster Trust and Stability in Global Markets, *Revista Contabilidade & Finanças - USP* Vol., 26, Issue: 69.
13. Lin, S., Riccardi, W., & Wang, Ch, (2019), Relative Effects of IFRS Adoption and IFRS Convergence on Financial Statement Comparability, Published on the Canadian Academic Accounting Association (CAAA), by *Contemporary Accounting Research*, Volume (36), Issue (2).
14. Martens, W., Yapa, P., & Safari, M., (2020), The Impact of Financial Statement Comparability on Earnings Management: Evidence from Frontier Markets, *International Journal of Financial Studies*, Volume 8, Issue 73.

15. Souza, F., & Lemes, S., (2016), Comparability of Accounting Choices in Subsequent Measurement of Fixed Assets, Intangible Assets, and Investment Property in South American Companies. *Revista Contabilidade and Finanças*, Vol., 27, Iss., (71).
16. Taplin, Ross, H., (2017), Measuring the Comparability of Company Accounts Conditionally: A Research Note, (ABACUS) Accounting Foundation, The University of Sydney, Vol. (53), No. (4).
17. Thi, Ngoc Bui, Anhb, Tu Chuc, & Tua, Oanh Le Thi. (2020), The Implication of Applying IFRS in Vietnamese Enterprises from an Expert Perspective” *Management Science Letters* Volume 10 Issue 3.
18. Wang, F., Zhang, Zhichao, & Xu, Luying, (2020), Corporate Social Responsibility and Financial Statement Comparability: Evidence from China, *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, Vol. 27(3).